دور السلطة التنفيذية في ادارة وتوجيه الاقتصاد العراقي

الباحث : د. كمال حسين ادهم
علوم سياسية/تكريت
٠٧٧٠٢٣٣٦٣٦٦

المستخلص :

ماكندر ((يتعامل مع الجغرافية بما تقدمه من فرص وتحديات لانجاح السياسات))

سعت الحكومات المتلاحقة للدولة العراقية منذ بداية التغير السياسي الذي شهدته الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، الى انتهاج سياسة فتح الاقتصاد العراقي امام الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي الا ان هذه المحاولات واجهة جملة من العقبات السياسية الامنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية والتي حالت دون تحقيق الاهداف من اقرار القوانين الخاصة بالاستثمار في العراق والتي ذهبت الى محاولة توفير وظائف لليد العاملة في العراق ومحاولة لخفض معدلات البطالة على المستويين المحلي والوطني الا ان الواقع عكس حالة من عدم نجاح العديد من المشاريع الاقتصادية والاستثمارية في العراق بسبب جملة مؤثرات داخلية وخارجية حالة دون تحقيق الاهداف الاقتصادية المعلنة للحكومات العراقية المتتالية الى جانب استفحال الارباك الامني والذي قاد الى جانب عزوف الجهات الاستثمارية الاجنبية الدخول الى السوق العراقية حالة من خروج رؤوس الاموال العراقية الى الخارج ومع الازمة الاقتصادية التي بدأت تواجه الحكومات العراقية منها انخفاض الاسعار العالمية لخام النفط والذي يعتمد علية كامل الاقتصاد العراقي الى جانب استفحال تهديدات الجماعات الارهابية المندرجة ضمن ما يعرف بدولة العراق وبلاد الشام الاسلامية (داعش) والتي عملت بدورها على استنزاف الاقتصاد العراقي مما استدعى الى محاولة النهوض بالاقتصاد العراقي من خلال اعتماد اصلاحات سياسية وفتح الاقتصاد العراقي امام رأس المال المحلي والاجنبي مما يتطلب البحث في محاولات الحكومة العراقية الحالية في ادارة الاصلاحات السياسية الاقتصادية ، فسيتناول المبحث الاول عن الاستثمار والتي هي عبارة عن عملية مركبة تتفاعل فيها الاصلاحات السياسية والقانونية الى جانب التوجه الاقتصادي المدعوم من قبل تشريعات في القطاع الاقتصادي ، اما البحث الثاني سيتناول التشريعات الخاصة بالاستثمار في العراق والتي اعتمدت لمعالجة التهيئة لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد العراقي وما يواجهة من معوقات داخلية وخارجية اما المبحث الثالث سيعالج مستقبل الاقتصاد العراقي الى جانب التوصيات والخاتمة .

Abstract :

Role of excutive power in administrate and direct Iraqi economy

The Iraqi governments since the Iraqi political system change in 2003 to follow policy of open Iraqi economy to private investment in two levels: local and foreign , but these projects and polices have faced many political security and social and even cultural obstacles which were not activate .The executive power made more laws about investment in Iraq trying to employ more Iraqi workers and to decrease the rates of unemployment in Iraq at both , local

and national levels but reality reflexed state of failed of many economical investment projects in Iraq because of groups of internal , external indicators which prevented the announced economical goals from being achieved during the successive Iraqi governments .in addition to decline of the security situation . that led in addition to dis courage the inform investment , to drain the Iraqi capitals to abroad . which the existence of the economic crises which started to face Iraqi governments , such as the decreasing of global prices of oil on which the whole Iraqi economy depends . in addition to the threats by the terrorist groups listed under the so called Islamic state in Iraq and Syria state which contributed to the depletion of the Iraqi economy this necessitated to try to reactivate the Iraqi economy through adapting political reform , open the Iraqi economy to local and foreign capitals the current government attempts investigating of managing the economical and political reforms is to be conducted . first chapter deals with investment which compound process in which the political and legal reforms interact side by side with second chapter tackle legislative in Iraq. To preparation investor the third chapter try tored future of Iraqi economy and recommendations and conglution.

المقدمة :

يعرف العراق في المرحلة الراهنة جملة من الازمات والمشاكل على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والامنية انعكست بشكل واضح على المستوى والواقع السياسي والامني وحتى الاقتصادي للمواطن العراقي ، مما حدى بالحكومة الحالية الى اعتماد سياسة محددة بأجراء سلسلة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والامنية كمحاولة للوصول الى تقديم بعض الحلول للمشاكل الراهنة فعلى الصعيد السياسي والاقتصادي اظهرت الحكومة العزم لتحقيق مجموعة اصلاحات حكومية واقتصادية كان منها محاولة الحكومة فتح المجال للاستثمارات الخاصة على الصعيدين المحلي والاجنبي للدخول الى الاقتصاد العراقي ومحاولة اصلاح الواقع الاقتصادي للعراق والذي يعتمد اقتصاده على قطاع واردات واحد جعلت من هذا الاقتصاد اقتصاد ريعي يكون جل وارداته متأتية من مبيعات القطاع النفطي وافتقار عموم الاقتصاد العراقي لمورد ثاني ، مما حدى بالحكومة الحالية لمحاولة فتح القطاع الاقتصادي العراقي امام الفرص الاستثمارية المحلية والاجنبية مع ادراك للغلل الذي ينتاب هذا القطاع من ازمات سابقة كانت نتيجتها عزوف المستثمر العراقي من الاستثمار في العراق وخروج رؤوس الاموال العراقية للخارج وعلى صعيد مماثل تحرج رؤوس الاموال الاجنبية من الدخول الى الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع نسب المخاطره والمجازفة في العراق مع العلم ان القطاع الاقتصادي العراقي يحمل فرص استثمارية جيده للمستثمرين المحليين والاجانب مما تطلب الخوض في هذا المجال للتعرف على دور الحكومة الحالية في مجال القطاع الاقتصادي العراقي من خلال فتح هذا القطاع امام الاستثمارات الخاصة ، فسيعمد المبحث الاول للتعرف على دور الاستثمار في الاقتصاد ، اما المبحث الثاني سيسعى لمعرفة معوقات الاستثمار في العراق ، اما مستقبل الاقتصاد العراقي فسيعالج في المبحث الثالث الى جانب الخاتمة والتوصيات.

المبحث الاول : ماهية الاستثمار والتشريعات الخاصة بالاستثمار في العراق

المطلب الاول: ماهية الاستثمار

من المعرف بشكل واضح ان الغاية والهدف من المشاريع الاستثمارية في اي دولة هو السعي لتحقيق غايات واهداف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية على المدى البعيد ،ومن المعروف في انشاء مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية يعتمد بشكل رئيسي مصادر التمويل الوطنية والتي يتحتم عليها ان تتكفل بتوفير الجزء الاكبر من رؤوس الاموال لتجهيز وانشاء هذه المشاريع الاستثمارية ، وعلى صعيد موازي يعمد رأس المال الا جنبي للدخول الى الاقتصاد والاستفادة من نشاطات الانتاج ومردوداته ،فهو بشكل محدد عبارة عن انتقال رؤوس الاموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة [١] ، وفي العراق تم تحديد معنى ومبنى الاستثمار من خلال اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات والتي تم عقدها والاتفاق عليها بين دولة العراق والسودان للعتم ١٩٩٩، والتي تم تحديد معنى الاستثمار فيها على اساس انها تمثل جميع انواع الاصول التي تملكها احد مستثمري طرف العقد وتستثمر في اقليم الطرف المتعاقد الاخر مع الاتفاق ورضى الطرف الاخر[٢]، فمن الناحية العملية كان الاقتصاد العراقي في فترة نهاية السبعينات ومطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي يعتمد التوجه نحو سياسة التوسيع في المشاريع الصناعية مع اعتماد استمرار بقاء القطاع العام هو القائد لهذا المجال الصناعي كرائد مع امكانية مشاركة للقطاعين الخاص والمختلط مع وجود بعض القيود والمحددات [٣] .

المطلب الثاني: التشريعات الخاصة بالاستثمار في العراق

وبعد التغيير السياسي في العام ٢٠٠٣،عمد الحاكم المدني للعراق السيد بول بريمر في ٢٠٠٣/٩/١٩، الى اصدار اربعة وامر تمحورت حول اصلاح النظام الاقتصادي في العراق عبر سياسة الدخول بشكل مباشر الى اعتماد اقتصاد السوق – ومع الحكومات العراقية اللاحقة لم تعمد الى تبني نفس نمط هذا التحول المباشر وانما بشكل اقل حده- فتركزت الاوامر الذي اعتمدها (ابريمر) الى خصخصة كاملة لجميع مشاريع القطاع العام ، مع امكانية منح حقوق ملكية كاملة للشركات الاجنبية الداخلة للاعمار العراق ،وفتح المصارف الوطنية العراقية امام سيطرة القطاع المصرفي الاجنبي الى جانب معاملة وطنية لجميع الشركات الاجنبية [٤]، وبعد تشكل الحكومات العراقية قد حدد القانون رقم ١٣،لسنة ٢٠٠٦، والذي اقره برلمان جمهورية العراق الاستثمار :هو توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد[٥] ، فمن ضمن مجموعة الاهداف والتي تم تحديدها في نفس القانون وهي المحاولة من خلال الاستثمار نقل التقنيات الحديثة لإسهام في عملية تنمية العراق

---

[١] د. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١،بيروت اذار مارس،٢٠٠٦،ص٤٨.

[٢] نفسالمصدر ،ص٥٥.

[٣] رياض احمد خلف محمد السبعاوي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠،رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة تكريت،٢٠١٣،ص٤٨.

[٤] د.صالح ياسر حسن،الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع- محاولة في نقد الخطاب والممارسة-دار الرودا المزدهر،٢٠١٦،بغداد،ص٤٢٩.

[٥] قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦،ص٢.

وتطويره ومحاولة توسيع قاعدته الانتاجية والخدمية، وفي نفس الاتجاه السعي لتوسيع صادرات العراق وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي ،وعلى صعيد القوى البشرية في العراق فمن جملة مايهدف اليه القانون محاولة تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل للعراقيين،[٦] وهو ما حدده نفس القانون في جانب التزامات المستثمر ، أذ نصت ثامنا من المادة ١٤، من القانون على((تدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الاولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين))[٧]

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار في العراق

واجهة الاقتصاد العراقي والامكانيات الاقتصادية والاستثمارية في العراق جملة من المعوقات الداخلية والخارجية.

المطلب الاول: المعوقات الداخلية

من المعروف ان جملة الازمات السياسية والاقتصادية والامنية ترجع في جزء منها لحالة الفساد بشكل عام ان من المعرف ان ظاهرة الفساد تعتبر احد اهم المثبطات والمقيدات لعملية النمو الاقتصادي في الدولة وهي في نفس الوقت ذات تأثير مباشر في ظروف معيشة المواطن ونوعية الخدمات المقدمة له، وفي هذا الاطار فان هناك العديد من الجهات التي ترى بان عمليات واجراءات الخصخصة يمكن ان تشكل مرتع خصبان للفساد في حال عدم تنفيذها وفق اسس تعتمد على معايير واضحة وشفافة [٨]، كواقع معروف على المستوى العالمي فان محاربة الفساد السياسي يعد في الوقت الراهن واحد من أكبر التحديات التي تواجه العديد من المؤسسات السياسية وحتى النظم الديمقراطية فكانت غاية تحقيق محاربة الفساد السياسي هي المحرك الرئيسي للعديد من التعديلات التنظيمية فكانت هذه الحالات على المستوى العالمي مصداقا" لمقولة (أن ارادة تحسين القوانين عادة ما تتطلب وجود حافز يتمثل في الفضائح)[٩] ،عرفت عموم المجتمعات ظاهرة الفساد وبذلت الجهود لمواجهته من خلال معرفة العلاقة التي تربط الفساد بغيره من الظواهر السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ومستوى التقدم والتطور الاقتصادي والسياسي للمجتمع وقد تم تحديد هذه العلاقة من خلال (مؤشرات مدركات الفساد في العالم) والذي يقدمه تقرير الفساد في العالم الصادر من قبل الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد حيث اوضح هذا التقرير بعض الملاحظات منها: وجود علاقة قوية بين انتشار الفساد من ناحية وارتفاع مستوى الفقر من ناحية اخرى فالبلدان والدول الاكثر فسادا" هي تكون الاكثر فقرا" ،كما ان التقرير حدد كذلك ، ان هناك علاقة قوية بين انتشار الفساد ومستوى التطور الديمقراطي ، فالدول الغير ديمقراطية هي الدول الاكثر فسادا" والعكس صحيح ، ومن الملاحظات التي قدمها التقرير ان اولوية محدد الديمقراطية على محدد الفقر فالدول الديمقراطية الفقيرة اقل فسادا" نسبيا" من الدول الغير ديمقراطية الغنية ، كما ان من ملاحظات التقرير وضحة ارتباط الفساد بحالات الاضطراب وعدم الاستقرار

---

[٦] نفس المصدر اعلاه،ص٣.

[٧] نفس المصدر اعلاه،ص١٥.

[٨] يمكن للفساد في الخصخصة يظهر على شكل التواطء والاتفاق بين الموظفين او السياسيين من جهة والقطاع الخاص ، كما ان تكون على شكل تواطؤ بين الشركات الخاصة الساعية الى شراء المنشأة التي تتم خصخصتها فالهدف هو الحصول على هذه المشأة او الشركة لسعر يقل عن قيمتها الحقيقية او السوقية بحيث تترتب منافع اضافية غير شرعية للجهات المشتركة في هذا التواطؤ ينظر: محمد سليمان الصانع، برنامج الخصخصة في الاردن، الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الاقطار العربية، م س ذ، ص ٧٩.

[٩] كريج دونسانتو، من الازمة للإصلاح :منظور تاريخي للديمقراطية بشكل عام، نقلا" عن ،د.مارشين واليكى، تنظيم السياسات :دور الاشراف الداخلي والخارجي في اوربا، المال والنزاهة السياسية، تحرير د.عمرو هاشم ربيع،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع التجارية مصر،٢٠٠٩،ص ٢٠٠.

السياسي ولشكل محدد لحالات ضعف السلطة المركزية في مواجهة الجماعات والميلشيات المحلية أذ تتولى هذه الجماعات والميليشيات القيام بوظائف الدولة ومؤسساتها المدنية بما في ذلك تحقيق الامن وغيره من الخدمات والسلع العامة وهو ما لا يتم الا لوجود درجة كبيرة من الفساد[١٠] ، وفي العراق بعد التغيير السياسي الذي عرفته الدولة بكل مفاصلها اخذ عموم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالتحول وهذه الظروف ملائمة لانتشار الفساد فكل عملية تحول تكون مصحوبه بنوع من الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي اذ غالبا" ما يرتبط التحول الحقيقي من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق بتصاعد الاهمية النسبية لدور رجال الاعمال ومجتمع الاعمال لشكل عام والشرائح الاجتماعية الاقرب اليها بينما تتراجع الاهمية النسبية لشرائح اجتماعية اخرى فهو يمثل صعود رجال الاعمال ومجتمع الاعمال – من وجهة نظر الفئات الاجتماعية المتضررة نسبيا"- ليس الا مرتبط للوجه الاخر لانتشار الفساد في البلاد[١١]،كما ان هناك جملة ظروف تكون مرتبطة بالنظام السياسي لاي بلد ترفع من احتمالات الفساد الشامل ومنها، حالة الافراط في التنافس بين الفئات السياسية وجماعات المصالح على موارد الدولة، اضافة الى الفقر الشديد ، والذي يغذي شراء الاصوات ويجعل المشاركة الشعبية في السياسة اكثر صعوبة ، وكذلك لامبالاة الناخب وضعف الفعالية المدنية وعدم وجود اعلام حقيقي مستقل – الغالب للقنوات الفضائية العراقية-، وكذلك السيطرة على الدولة من قبل اصحاب المصالح المالية [١٢]، وعلى صعيد المجلس الوطني والحكومة العراقية صوّت مجلس الوزراء على نظام بيع وايجار عقارات واراضي الدولة، والقطاع العام لاغراض الاستثمار والمساطحة عليها." وفي نفس الاجتماع تم "التصويت على مشروع قانون الكسب غير المشروع."[١٣]،ان الدولة العراقية عرف جملة من التشريعات والقوانين المشجعة على الاستثمار على صعيد رؤوس الاموال والاستثمارات الداخلية والخارجية ، الا ان التوجه كان اكثر وضوحا" بعد تغير النظام في العام ٢٠٠٣،وتمثل ذلك في صدور قانون الاستثمار رقم ٣٩،لسنة ٢٠٠٣، من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة ، الا ان المعوق الاول الذي عرفه هذا القانون ان جهة اصدار هذا القانون كانت من قبل سلطة كانت تمثل الاحتلال لا تعتمد على شرعية لازمة لتنفيذ هذا القانون وعلى صعيد مرتبط اثبتت المرحلة التي تلت العام ٢٠٠٣، عن واقع مواجهة البيئة الاستثمارية في دولة العراق جملة من العقبات المركبة والتي تراكمت بشكل متدرج ومتتابع معتمدة واحدة على الاخرى وهي تندرج تحت طائلة تأثير حالة الارهاب وعدم الاستقرار السياسي على البيئة الاستثمارية العراقية وتتحدد في : كون الاستثمار بشكل عام يتجه نحو بيئة استثمارية تتصف بأنها جاذبه وفي حال عدم توافر هذه الجاذبية بتراجع حافز المستثمرين للعمل في بلد تتوافر فيه العديد من معوقات الاستثمار ومنها عدم الاستقرار السياسي والامني فحالة عدم الاستقرار اسهمت بهروب رؤوس الاموال المحلية والتقليل من امكانية دخول الاستثمارات الاجنبية ، فنعدام واختلال الامن عده البعض العدو الاول للاستثمار الاجنبية الخاصة ، اذ اسهمت حالة عدم الاستقرار

[١٠] د. عبد المنعم سعيد، المال والنزاهة السياسية والفساد. منظور مصري، المال والنزاهة السياسية تحرير د.عمرو هاشم ربيع، المصدر اعلاه،ص١٩.

[١١] نفس المصدر اعلاه،ص٢٢.

[١٢] د. كيفين كأساس واخرون، النزاهة السياسية والفساد منظور دولي، المال والنزاهة السياسية،م س ذ،ص٣١.

مجلس الوزراء العراقي يوافق على رووداو 22062017/iraq/middleeast/arabic/http://www.rudaw.net الشبكة الدولية:

[13] مشروع قانون الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٧

السياسي والامني عائق امام دخول المستثمرين الاجانب بنسبة (٦٩%)[١٤] ، فهو من جانب يسهم في ازدياد تكاليف ، الامن و حماية المشاريع الاستثمارية ، كما انه من جانب ثاني يرفع كلف النقل ويجزئ الاسواق المحلية كما يفاقم التضخم[١٥] ، وعلى نحو ثاني يعاني واقع الدولة العراقية من حالة مرتفعة التأزم تتمثل بظاهرة الفساد والذي كان له بالغ التأثير على مجمل الواقع السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي والامني للمواطن العراقي ، فعلى الجانب الاقتصادي مثل الفساد المستشري في العراق والذي ينطوي على تداعيات تسهم في نخر عوامل الاستقرار للبيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الاجنبي، فالاقتصاد العراقي يعاني من ازمة اقتصادية متعاظمة خاصة بعد انهيار النظام السياسي والدولة العراقية في عام ٢٠٠٣ ،والازمة الاقتصادية المستدامة في العراق تتمثل مظاهرها في المجتمع العراقي بعدة اشكال منها الفقر والبطالة والتضخم المالي فمن المعروف ان حالة التضخم تمثل احد المعوقات الرئيسية والتي تكون ذات تأثير واضح على البيئة الاستثمارية في العراق(يعطل الية الاسعار مما يفقدها القدرة على التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية وتخصيص الموارد وتوزيعها على الانشطة الاقتصادية المختلفة كما يضعف قدرة الشركات في معرفة تكاليف الانتاج والارباح مما يدفع الى عدم رغبة الاستثمارات الاجنبية في الدخول الى العراق)[١٦] .

السنة	معدلات التضخم
٢٠٠٣	٣٣،٦
٢٠٠٤	٢٧،٠
٢٠٠٥	٣٧،٠
٢٠٠٦	٥٣،٢
٢٠٠٧	٣٠،٨
٢٠٠٨	٧،٢
٢٠٠٩	٠،٦
٢٠١٠	٢،٤
٢٠١١	٥،٦
٢٠١٢	٦،١
٢٠١٣	١،٩
٢٠١٤	٢،٢

المصدر: زياد صباح علي الطائي،اثر الارهاب على التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص٨٨

فعدم استقرار الاسعار وارتفاعها لشكل مستمر ،وعجز الموازنة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة لضعف الانتاج الوطني وغير ذلك من المظاهر ، والتي مثلت من العراق بلد غير جاذب للاستثمار في بعده الاقتصادي لان المستثمر الاجنبي يريد بيئة اقتصادية تنطوي على مقومات النمو والتقدم والازدهار الاقتصادي فهو يضع نصب اهتمامه الوضع الاقتصادي للبلد المراد توظيف استثماراته فيه ، وكلما كان البلد في وضع اقتصادي متقدم انطوى ذلك على زيادة درجة ثقة المستثمر

[١٤] زياد صباح علي الطائي،اثر الارهاب على التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤،دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت،٢٠١٦،ص ٨٥

[١٥] نفس المصدر اعلاه،ص٨٥.

[١٦] لم تكن نسب ارتفاع معدلات التضخم على وتير واحد لعدة سنوات فللفترة الممتدة من العام ٢٠٠٣، الى العام ٢٠١٤، ينظر الجدول اعلاه، زياد صباح علي الطائي،اثر الارهاب على التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤ دراسة تحليلية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت، ٢٠١٦،ص٨٨.

الاجنبي في اقتصاد ذلك البلد والعكس صحيح . ان الفساد بدوره في هذا المجال يؤدي الى تعميق ازمة الاقتصاد العراقي فبدلاً من العمل على تحسين وضع الاقتصاد العراقي ليشكل وضعاً جاذباً للاستثمار ياتي الفساد ليعمقها ، ومع اصدار قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣، لسنة ٢٠٠٦،عمد المشرع القانوني الى تحديد بعض الفقرات الخاصة بعدم ارتباط هيئات الاستثمار الوطنية وعلى مستوى الاقليم والمحافظات بمنتسبي الهيئات التنفيذية بمختلف مستوياتها اذ نص القانون في المادة ثانيا" على:((و- يشترط في تعيين رئيس مجلس ادارة او الاقليم أو المحافظة غير المنتظمة في اقليم ونائبه وأعضاءه أن يتم بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار وأن لا يكونوا اعضاء في مجلس المحافظة أو نواب المحافظ أو معاونيه ز- لا يحق للمحافظ أو نائبه أو معاونيه أو رئيس وأعضاء هيئة الاستثمار في الاقليم أو المحافظة تولي منصب رئيس أو نائب أو أعضاء هيئة الاستثمار في الاقليم أو المحافظة غير المنتظمة في اقليم . ح- يكون تعيين واقالة رئيس واعضاء هيئة الاستثمار في الاقليم أو المحافظة غير المنتظمة في اقليم بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار))[١٧] وعليه فالأزمة الاقتصادية تعكس عدم استقراريه الوضع الاقتصادي العراقي [١٨] ،

المطلب الثاني :المعوقات الخارجية

ان واقع الاستثمار في العراق يعكس بعض المقيدات الخارجية والتي تتمثل في وجود منافسة على الصعيد الاقليمي تعمد الى استقطاب رؤوس الاموال الخاص والباحثة عن مناطق استثمارية والمثال الابرز تركيا وايران والتي توفران ميز تنافسية للاستقطاب الاستثمارات لايتمتع بها المناخ الاستثماري في العراق ، وعلى نفس الصعيد أسهمت حالت عدم الاستقرار السياسي والامني والتراجع الاقتصادي في تعزيز وزيادة فاعلية المعوق الخارجي في التأثير بشكل سلبي في الاقتصاد وقطاع الاستثمار العراقي

المبحث الثالث : مستقبل الاستثمار في العراق

وهناك من حدد ان الخلل يكمن في عدم مقدرة الحكومة العراقية الحالية بسبب الظروف الداخلية والاقليمية التي تواجهها في البت في طريق تعزيز الاصلاح الاقتصادي ((حكومة العبادي ، كما التي سبقتها ، ليست مهيأة لتنفيذ أي خطة اقتصادية للانقاذ ولاتطبيق برنامج معلل للتقشف و"شد الاحزمة على البطون" بهدف مواجهة التحديات الراهنة ومن بينها انخفاض اسعار النفط بشكل كبير ، والحرب على (داعش) ، والازمة الاقتصادية العميقة التي نتجت عن ذلك))[١٩]، ففي المرحلة الجالية هناك حاجة لتوجيه الاستثمار الوافد لاقتصاد العراقي نحو مشاريع الاقتصاد الصناعي والاستخراجية بسبب تراجع هذين القطاعين كفاعل في الاقتصاد العراقي منذ اكثر من عقدين ، حيث كانت حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، والتي كانت مترافقة مع تفاقم الدين الخارجي للاقتصاد العراقي والذي ارتفع من ٤٢ ، مليار دولار في العام ١٩٩١،الى اكثر من ١٢٥، مليار دولار في العام ٢٠٠٣، والتي تواكبت مع حرب اجهزت على ما تبقى من الاقتصاد العراقي (القطاع العام) بسبب تدميرها نظامة المؤسسي والذي كان يعتمد كليا" على دور الدولة وبالتالي تعطل اكثر من ١٩٢،مشروع صناعي كبير الى جانب تعطل ٦٠٠٠٠،مشروع صناعي في القطاع الخاص العراقي[٢٠]، وهناك حاجة لتشجيع محددات الاستثمار في

[١٧] قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦،ص ٦- ص٧.
[١٨] زين العابدين،
[١٩] د. صالح ياسر حسن، الخصخصة و الاصلاحات الاقتصادية بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع محاولة في نقد الخطاب والممارسة ، الناشر دار الفرواد المزدهرة، ط١،بغداد ٢٠١٦،ص ٤٤٢.
[٢٠] رياض احمد خلف محمد السبعاوي،م س ذ،ص٣٦.

الحكومات المحلية والتي تعتبر مجموعة من العناصر والمزايا المكانية في داخل الدولة والتي يمكن ان تكون عناصر ذات نتائج متباينة اي انها يمكن ان تشجع او حتى انها تعيق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، علما ان هذه المحددات الاستثمارية المحلية تكون تحت سيطرة الدولة المضيفة للمشروع الاستثماري وهذه تعد ميزة يمكن للادارة الاقتصادية والحكومات المحلية في العراق العمل على توظيفها لغرض جذب الاستثمارات الى العراق ، وهذه المحددات الاستثمارية الداخلية متعددة من محددات اقتصادية وادارية وقانونية وحتى بيئية ،فالموسسات الحكومية داخل الادارات المحلية وحتى المركزية في العراق يمكنها العمل وفق المحددات القانونية والتي تتمحور حول توفير استقرار التشريعات الموحدة للاستثمار الاجنبي في العراق – وهو اختصاص حصري بالسلطة التشريعية المركزية في العراق- ، فتعدد التشريعات المنظمة للاستثمار سينعكس سلبا" على مدى وضوح هذه التشريعات للمستثمرين ،الى جانب توفير تسهيلات اجراءات الاستثمار، وكذلك فان توافر تشريعات مقيدة ومقلصة لسلطة الدولة في تملك وتأميم المشروعات والمصارف الخاصة الى جانب ذلك فان من البديهي ان ميل راسمال الخاص يتجه نحو التقليل من وجود القوانين الخاصة بحقوق الملكية العامة او حتى تلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار،[٢١] وعلى نفس الصعيد يمكن للنظام الحكومي السيطرة على المحددات الادارية والتي يمكنها ان تعرقل نشاطات الاستثمارات الخاصة فعادتا يميل الاستثمار الخاص الى سهولة الاجراءات الادارية والابتعاد عن البيروقراطية والفساد الاداري والتي تصب في مجملها الى زيادة تكاليف الاستثمار ، الى جانب المحددات المؤسسية فمنها حماية حقوق الملكية والتنفيذ القانوني للعقود التجارية وتحسين كفاءة اجراءات الاستيراد والتصدير وخفض الروتين الذي يواجه رجال الاعمال في تعاملهم مع المؤسسات الحكومية[٢٢]

فعلى صعيد الفرص ومجالات الاستثمار فالعراق في الوقت الراهن وبعد مرحلة داعش وتأثيراتها في انهاك وتدمير العديد من قطاعات البنى الارتكازية في العراق ازدادت مجالات وفرص توفير فرص استثمارية في مجال اعادت البناء في هذه القطاعات الى جانب الفرص الاستثمارية المتاحة اصلا" فهناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة - فعلى سبيل المثال لا الحصر-،يوفر القطاع السياحي في عموم العراق فرص سياحية واستثمارية واسعة فالى جانب الاستثمار في مجال بناء وانشاء البناء في قطاعات السياحة تتوافر فرص تقديم هذه المشاريع السياحية الى المستثمرين المحليين والاجانب لتشغيلها وتوفير المنافع المشتركة منها للمستثمر[٢٣] ، اما بالنسبة لحالة العراق فمناخ الاستثمار بشكل عام تتحكم فيه عدة ظروف والتي تشكل الظروف ومستويات الاستقرار الاجتماعي والسياسي وحتى الاقتصادي فجملة هذه الظروف التي تتحكم بالقرار الاستثماري اما بشكل تأثير مباشر او غير مباشر عن طريق استقرار التنظيمات القانونية والمؤسساتية وتطور النظم المالية والنقدية وسياسات الدولة في المجال الاقتصادي وطبيعة الاجراءات التي تتبناها [٢٤]

يمتلك العراق كدولة ومجتمع في مجال المحفزات التي تشجع لرستثمار المحلي والاجنبي عدت جغرافية وطبيعية تساعد قطاع الاستثمار واهمها:الموقع الجغرافي المتميز والتي جعلت من الدولة العراقية كحدود جغرافية يتمتع بموقع استراتيجي متميز لوقوع العراق في منطقة وسط بين القارات الثلاثة اسيا – اوربا – لفريقيا، كما ان المنطقة بشكل عام تمثل سوقا كبيرا" منفتحا" للانتاج الخامات

[٢١] د. عماد محمد علي واخرون،دليلك في رسم السياسات الاقتصادية في الحكومات المحلية، مؤسسة النور الجامعة، NED ٢٠١٣، بغداد العراق،ص١٤٣.
[٢٢] نفس المصدر اعلاه،ص١٤٤.
[٢٣] نفس المصدر اعلاه،ص ٤٩.
[٢٤] نفس المصدر اعلاه، ص٤٥.

وكذلك الاستهلاك، كما ان الموقع الجغرافي للعراق وامتلاكه ساحل مطل على الخليج العربي وفرة له امكانية النفاذ الى البحر الاحمر عبر الخليج العربي ، وعلى صعيد الموارد الاولية ومصادر الطاقة فالعراق يمتلك وفرة من الموارد الاولية وموارد الطاقة والتي تحتاجها العملية الانتاجية – في حال قيام مشاريع استثمارية صناعية بحاجة للموارد الاولية والطاقة – الى جانب توافر الايدي العاملة الرخيصة وامتلاك لمخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي ، وعلى صعيد مماثل يمثل العراق سوق بحاجة للسلع والخدمات [٢٥]،حسب طبيعة الاستثمار فهو يتخذ شكلين الاول الاستثمار المادي والذي يؤكد على الاستثمارات في الموجودات من الاصول المادية الملموسة كالعقارات والالات والمعدات المستخدمة في النشاطات الاقتصادية ،و الشكل الثاني يسمى براسمال البشري فهو يكون قرين ومتوازي مع التوسع في راس المال المادي والذي يتطلب ان يواكبه تنمية الكفاءات التي يكون لها القدرة على تشغيل الاستثمارات الجديدة ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب (رأس المال البشري)[٢٦]، يمكن للعراق الاستفاده من بعض الظروف الاقتصادية في تشجيع الاستثمار فحالة التضخم المرتفعة في العراق من الممكن ان تعيق المستثمرين من الاستثمار ، الا ان العراق كدولة متوسطة الدخل ((فان اثر التضخم يكون أيجابيا" حيث إن ارتفاع الاسعار يؤدي الى زيادة الاستثمارات وذلك لارتفاع أسعار السلع ومن ثم زيادة الارباح ،وهناك علاقة موجبة ومعنوية بين معدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي وهو مايعرف ..... إن إحلال النقود ذات العائد المنخفض برأس المال لكونه يمتلك عوائد اكبر في إطار التضخم سيكون له اثر موجب في النمو))[٢٧]، ومن اهم الدعائم التي تتيح المجال للعمل امام المستثمر توفير حالة الاستقرار السياسي والامني فمن البديهي ان ياخذ المستثمر جملة المخاطر غير الاقتصادية والتي قد يتعرض لها اي مشروع استثماري من مصادرة الملكيات الخاصة وتاميم المشروع وحالة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والذي يكون من خلال تملك القطاع العام للمشاريع والفعاليات والنشاطات الاقتصادية من جهة وعلى صعيد مماثل امكانية منافسة المشروعات المدعومة من قبل الحكومة لمشاريع القطاع الخاص[٢٨]

((وباختصار فأن أية دولة لن تتمكن على الاطلاق من الفوز بثقة المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب إلا إذا أتسم نظامها السياسي بالاستقرار حاضرا ومستقبلا وتلاشت المخاطرة غير الاقتصادية الى ادنى حد ممكن ، وبخلاف ذلك فمهما تكن الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فأنها لاتدفع المستثمرين للاستثمار في البلد الذي يعاني من عدم الامان وذلك بسبب ارتباط ثقة المستثمرين باستقرار النظام السياسي في الدولة))[٢٩]

ففي مجال العمل على تحقيق الاصلاح المالي والذي يساعد على تأهيل اقتصاد البلاد و النجاح في جلب المستثمرين حدد د.مهدي الحافظ بعض الخطوات ((لخلق اقتصاد جديد هو النجاح في الاصلاحات الاقتصادية .... كاصلاح السياسة المالية والنقدية ... ومعالجة مشكلة الدعم بهدف تقليص الانفاق العام ...معالجة الضعف الملحوظ في التسهيلات المصرفية وسياسة الاقراض Lending ، اذ ان لجوء البنك المركزي العراقي الى المبالغة في سياسة الانكماش Policy Tightened Monetary ... قد افضى الى حرمان القطاع الخاص من التمتع بالتسهيلات المصرفية بسعر فائدة مناسب وقلص دائرة الاقراض المصرفي ، وترتب ويترتب على ذلك الاحجام عن تطوير مشاريع اقتصادية صغيرة

[٢٥] رياض احمد خلف محمد السبعاوي، مصدر سبق ذكره،ص٤٦.
[٢٦] نفس المصدر اعلاه،ص١١.
[٢٧] نفس المصدر اعلاه،ص٥٦-ص٥٧.
[٢٨] نفس المصدر اعلاه،ص٦٠.
[٢٩] رياض احمد خلف محمد السبعاوي، مصدر سبق ذكره،ص٦٠.

ومتوسطة ، الامر الذي يضعف حجم القطاع الخاص ويقلص دوره في الحياة الاقتصادية))[٣٠]، مثلة حالة التقيد المالي والمصرفي للاقراض حالة سلبية قيدت امكانات الاستثمار في العراق وترتب حالة معاكسة تتمثل ب((اعتماد إستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الخاص ،فلا يمكن للمرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق أن تبلغ هدفها مالم تعالج هذه المسألة بما يكفل تبوأ القطاع الخاص دوره القيادي في الاقتصاد الوطني ، وهي مهمة ترتبط ارتباطا" مباشرا" بإصلاح القطاع العام عن طريق التأهيل والخصخصة وفق معايير الجدوى الاقتصادية ، بالاضافة الى المضي لتطوير بيئة الاستثمار وسوق العمل))[٣١]،ان اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد يتمثل بيع المنتجات النفطية دون المصادر الاخرى حدد مشكلة بالغة التعقيد لعموم اقتصاد الدولة مع ارتباط ذلك بواقع الفساد في الدولة ،وهو ماتم تحديده من خلال ((أن الدخل النفطي، بما يوفره من فوائض نقدية ضخمة ومتنامية ، أصبح يشكل القوة المسيرة (الغاشمة) للاقتصاد بكل ما تجلبه من فوائد آنية وآثار سلبية مرافقة للاداء الاقتصادي،الامر الذي يطرح بوضوح مدى فاعلية وتأثير الاداة الرسمية للاقتصاد الوطني . كما يثير تساؤلات بشان جدوى وآثار السياسات المقترحة ، فضلا" عن طبيعة الاداء الاقتصادي لاجهزة الدولة المختلفة أزاء الاهداف والغايات المقترحة ومواطن الضعف الخطيرة البارزة في الممارسات غير المشروعة المتمثلة بانتعاش وتوسيع ظاهرة الفساد على نحو يبدد الثروة الوطنية والموارد المالية بمقاييس كبيرة نتيجة للضعف الذي أصاب هيبة الدولة والحق الشلل بأجهزة الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد))[٣٢] ، ومع تبني سياسة محددة في اعتماد اجتذاب الشركات الاجنبية فهذه السياسة بحد ذاتها تتحمل مخاطر تعرضها للفساد بنسب عالية غير ان هذا المستوى من الفساد والذي يمكن ان يظهر مع دخول هذه الشركات الاجنبية قد لايظهر اثره على النمو الاقتصادي على المدى القصير وانما يظهر في المديين المتوسط والطويل وهو يظهر بشكل جلي في حال الدول العربية وفي حالة الدول العربية يصعب الوصول الى حكم قاطع لان الدول الاقل فسادا"تعتمد في نموها على دخل ريعي تستمده من تصدير النفط وهي من الدول ذات العدد الصغير من السكان في حين ان الدول العربية ذات معدلات الفساد المرتفعة قد عانت من اوضاع محلية – الجزائر والسودان- او دولية – العراق وليبيا- اذ كانت من بين الاسباب الرئيسية في انخفاض معدل النمو[٣٣]،

ان اعتماد القانون الاستثمار العراقي والذي تم اقراره في العام ٢٠٠٦، القانون رقم ١٣،اعتمد وسائل وطرق لغرض الاستفادة من قانون الاستثمار والحصول على نتائج ايجابية على المستوى الوطني ، فحسب المادة ٣، من القانون والتي حدد فيها الوسائل عبر منح امتيازات منها اعفاءات ضريبية وضمانات اللازمتين من اجل استمرار وتطوير المشروع الاستثماري من خلال تعزيز القدرات التنافسية للمشروع وامكانية تحقيق النجاح في الاسواق المحلية والخارجية[٣٤]،اهداف المشرع العراقي حول الغوض في مجال الاستثمار هو السعي لتحقيق وتشجيع الاستثمار وكذلك محاولة نقل التقنيات الحديثة لاجل تطوير وتوسيع القاعدة الانتاجية والخدمة والسعي لتنويع هذه القاعدة، الى جانب محاولة تشجيع القطاع الخاص العراقي وكذلك الاجنبي للخوض في مجال الاستثمار في العراق عبر

[٣٠] د.مهدي الحافظ، الاقتصاد العراقي معالم الازمة ومتطلبات النهوض، مجلة شؤون عراقية، العدد:صفر، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ،بغداد،تموز ٢٠٠٩،ص١١٧.

[٣١] نفس المصدر اعلاه،ص١١٧.

[٣٢] د.مهدي الحافظ،م س ذ،ص١٢٣.

[٣٣] مصطفى كامل السيد، العوامل والاثار السياسية ، الفساد والحكم الصالح في رالبلاد العربية ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية المعهد السويدي بالاسكندرية،ط٢،بيروت اذار ٢٠٠٦،ص٢٨٩.

[٣٤] المادة ٣،قانون الاستثمار رقم ١٣، للعام ٢٠٠٦،ص٣.

توفير التسهيلات المطلوبة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز قدرتها التنافسية في الاسواق المحلية والاجنبية، وعلى صعيد متصل تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل للعراقي ،وتوسيع صادرات البلاد وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي الى جانب حماية حقوق وممتلكات المستثمرين[٣٥]، وفي مضمار السوق العراقية فان من المعرف ان حجم السوق العراقية هي متوسطة وهو عامل فاعل فحجم السوق للدولة المضيفة للاستثمار يعبر عنه بعدة مؤشرات مثل (الناتج المحلي الاجمالي) او عدد السكان او نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فمن المعروف انه كلما كان حجم السوق كبيرا حفز ذلك على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدولة المضيفة [٣٦]

فقد سعى مشرع قانون الاستثمار في العراق الى ابعد الهيئات المشرفة على الاستثمار من تأثير السلطة التنفيذية كمحاولة للحيلولة دون وصول اعضاء السلطات التنفيذية في المحافظات العراقية الى ادارت هيئات الاستثمار لابعاد اسباب الفساد عن هذه الهيئات وهذا ما جاءت به المادة الخامسة من قانون الاستثمار رقم ١٣، والتي جاء فيها((و-يشترط في تعيين رئيس مجلس إدارة الاقليم أو المحافظة غير المنتظمة قي إقليم ونائبة وأعضاءه أن يتم التنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار وان لايكونوا اعضاء في مجلس المحافظة أومن نواب المحافظ أو معاونية))[٣٧]،((يعد عدم الاستقرار السياسي و الامني أحد المحددات التي تحد من دخول الاستثمارات الاجنبية الى البلد إذ إن عدم الاستقرار يساهم في هروب رؤوس الاموال المحلية و تقليل فرص الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى داخل البلد ،إن انعدام الامن هو العدو الاول للاستثمارات الخاصة ولاسيما الاستثمار الاجنبي ولذلك لانه يزيد كلف الامن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع ايضا من كلفةالنقل ةيجزئ السوق ويفاقم التضخم ،حيث يشكل عدم الاستقرار السياسي عنصرا أساسيا في عدم اتخاذ قرارات الاستثمار للمستثمر الاجنبي في العراق ، وذلك لان المستثمر لن يخاطر بنقل راسماله أو خبراته الى البلد لعدم استقرار الاوضاع السياسية فيها،فراس المال الاجنبي يبحث في طبيعته عن الامان والاستقرار ولايمكنه ان يقوم بالاستثمار في العراق في ظل أجواء تسودها الازمات المختلفة ،حيث يشكل عدم الاستقرار الامني والسياسي نسبة(٦٩%) عائقا" امام دخول المستثمرين للعراق))[٣٨]،في سبيل العمل على تشجيع المستثمرين المحليين والاجانب عمد قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣، الى وضع العديد من المزايا والمكاسب لصالح المستثمر بشكل عام المحلي-الاجنبي جملة من المزايا،منها :١- حق الاحتفاظ بالارض وفق مقابل يحدده بين المستثمر ومالك الارض دون منحه حق المضاربة في الارض ٢- قانون الاستثمار يسمح للمستثمر اخراج راس المال الذي ادخلة الى العراق مع العوائد،٣- اعطا القانون للمستثمر الاجنبي حق التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم و السندات واكتساب العضوية الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة، ٤- منح القانون حق عدم مصادرة او تاميم المشروع الاستثماري كلا او جزءا"،٥- كما وفر القانون للمستثمر الاجنبي الى جانب العاملين في هذه المشاريع من الاجانب التسهيلات في الدخول والخروج للعراق الى جانب منحهم حق تحويل رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق[٣٩]،((يعد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة أمرا مهما" في اجتذاب رأس المال الاجنبي اليها. فهذا الاخير يبحث بطبيعته عن الامان والطمأنية ولن يتسنى له

[٣٥] ينظر منطوق نص المادة ٢، من قانون الاستثمار رقم ١٣،ص٣

[٣٦] د. عماد محمد علي واخرون، م س ذ ،ص١٤٥.

[٣٧] المادة ٥،قانون الاستثمار رقم ١٣،٢٠٠٦،ص٦.

[٣٨] زياد محمود حمد علاوي الجبوري،الضرورات الاستراتيجية والظروف الملائمة لقيام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة تكريت،٢٠١٤،ص ٨٥.

[٣٩] ينظر قانون الاستثمار رقم ١٣، المواد ١٥،١٢،١١،١٠، كذلك ينظر:زياد محمود حمد علاوي الجبوري، م س ذ،ص ٥٣.

مزاولة نشاطه التجاري الا في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية مستقرة .لذا فان عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يشكل وبالضرورة عائقا" مهما" في مواجهة الاستثمار الاجنبي))[٤٠]،ففي هذا الاتجاه عمد المشرع العراقي الى التوسع في نصوص حق تملك الارض للمستثمر الاجنبي والمحلي وهو ما تطرقة الية المادة العاشرة من قانون الاستثمار العراقي رقم ٢، لسنة ٢٠١٠، حيث اكدت نصوص هذه المادة على منح حق تملك الارض والعقار للمستثمر الاجنبي او المحلي والتي تكون ملكيتها عائدة اصلا" للقطاعين المختلط والخاص لاقامة مشاريع الاسكان حصرا"[٤١]

الخاتمة والتوصيات :

هناك جملة من المشاكل والمعوقات الي يواجها الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية مما استدعى ويستدعي الخوض في مجالات الاصلاح السياسي والقانوني والاقتصاد ففي جانب من البحث تم التطرق الى تعريف الاستثمار الى جانب محاولات الاقتصاد العراقي للخوض في مجال الاستثمار والمعوقات التي تواجة هذا المسعى ومع تراجع واقع الاقتصاد العراق نتيجة اعتمادة الكلي على مبيعات النفط العراقي مما جعل اقتصادة اقتصاد احادي الجانب ومع انخفاض قيمة واسعار النفط مما دفع الى عجز في الايفاء بالتزامات الدولة المالية فسعت هذه الدراسة لتقديم جملة من التوصيات ،**التوصية الاولى:** العمل على تبني سياسة تعتمد الترويج للفرص ستثمارية في العراق وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية و الحصول على مستثمر حقيقي ومقتدر ماليا و مهنيا ، يؤمن بالمزايا و المقاصد و احيانا يتطلب الجمع بين الاطراف المؤثرة في القرار الاستثماري الترويج الاستثماري الى تسويق الفرص الاستثمارية وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية و الحصول على مستثمر حقيقي ومقتدر ماليا و مهنيا ، يؤمن بالمزايا و المقاصد و احيانا يتطلب الجمع بين الاطراف المؤثرة في القرار الاستثماري (المستثمر و الممول و هيئات الاستثمار) ، للوصول الى مستوى اعلى من الثقة والاطمئنان الترويج الاستثماري الى تسويق الفرص الاستثمارية (المستثمر و الممول و هيئات الاستثمار) ، للوصول الى مستوى اعلى من الثقة والاطمئنان. **التوصية الثانية** : في المرحلة الحالية التاكيد على المشاريع الاستثمارية الزراعية والصناعية **التوصية الثالثة** :العمل على رفع نسبة تدفق الرسمال المستثمر والداخل في العراق نحو القطاع الاقتصادي الانتاجي القادر على تحقيق القيمة المضافة وخلق حالة التراكم لرأس المال في الاقتصاد العراقي من خلال تبني استراتيجية واضحة تعمل على توجية الرسمال المستثمر والداخل للاقتصاد العراقي **التوصية الرابعة**: تشريع المزيد من القوانين والتشريعات على المستوى الوطني والتي تعمل على تشجيع المستثمرين المحليين والاجانب ، الى جانب الى تقديم بعض المغريات لضمان عدم خروج رؤوس الاموال والارباح المتحققة منها الى خارج الاقتصاد العراقي وانما توظيفها في مزيد من المشاريع وتوسيع القائم منها التوصية الخامسة :العمل على تعميق ثقافة الاستثمار وتبيان اهميتها لعموم المجتمع والعمل على بناء البنية الاساسية للاستثمار في العراق من خلال تنمية الموارد البشرية والحفاظ على الطبيعية **التوصية السادسة** :التوجه نحو تبني سياسة ادارية في عموم العراق لمكافحة الفساد الاداري المبطن والمنتشر في اجهزت الدولة **التوصية الخامسة** :منح ميزة تفضيلية للمستثمرين المحليين من خلال تقديم قروض ومساعدات للمستثمرين المحليين لاقامة المشاريع الحيوية والتي يحتاجها العراق .

[٤٠] د. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،بيروت، اذار /مارس ٢٠٠٦،ص١٣٣.

[٤١] قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠،

المصادر:

القوانين : قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦
الرسائل والاطاريح
رياض احمد خلف محمد السبعاوي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠،رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة تكريت،٢٠١٣
زياد صباح علي الطائي،اثر الارهاب على التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤،دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت،٢٠١٦
زياد محمود حمد علاوي الجبوري،الضرورات الاستراتيجية والظروف الملائمة لقيام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة تكريت،٢٠١٤

الكتب العربية
د. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١،بيروت اذار مارس،2012
د. عماد محمد علي واخرون،دليلك في رسم السياسات الاقتصادية في الحكومات المحلية، مؤسسة النور الجامعة، NED ٢٠١٣، بغداد العراق
د.عمرو هاشم ربيع،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع التجارية مصر،\2009
مصطفى كامل السيد، العوامل والاثار السياسية ، الفساد والحكم الصالح في رالبلاد العربية ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية المعهد السويدي بالاسكندرية،ط٢،بيروت اذار ٢٠٠٦،
د.صالح ياسر حسن،الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع- محاولة في نقد الخطاب والممارسة-دار الرودا المزدهر،٢٠١٦،بغداد
الدوريات
د.مهدي الحافظ، الاقتصاد العراقي معالم الازمة ومتطلبات النهوض، مجلة شؤون عراقية، العدد:صفر، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ،بغداد،تموز ٢٠٠٩